رابعا–القروض و المنـــــح في البنك الدولي

1–قروض البنك الدولي للإنشاء و التعمير

يقدم البنك الدولي، من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، نوعين أساسيين من القروض والاعتمادات : قروض الاستثمار وقروض لأغراض سياسات التنمية(قروض التكييف سابقا) . تُقدَّم القروض الاستثمارية إلى البلدان من أجل تمويل توريد السلع وتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات المساندة لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة واسعة ومتنوعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، و هي ذات تركيز طويل الاجل يمتد من 5 الى 10 سنوات. وتوفر قروض سياسات التنمية (التي كانت تعرف فيما مضى بقروض التكييف) تمويلاً سريع الدفع من أجل مساندة إصلاحات السياسات والإصلاحات المؤسسية في البلدان و هي ذات تركيز قصير الاجل يمتد من سنة الى ثلاث سنوات. و تعتبر القروض الاستثمارية متاحة للمقترضين من البنك الدولي للانشاء و التعمير و المؤسسة الدولية للتنمية غير المحملين بديون متأخرة لمجموعة البنك.

والغالبية العظمى من القروض الاستثمارية اما قروض محددة(قروض المشروعات) او قروض استثمار قطاعي و صيانة(قروض البرامج)، و ادخلت قروض اخرى تعرف بقروض البرامج القابلة للتكييف و ادوات اخرى لتكيف و تلائم الاحتياجات المحددة للمقترضين و هي قروض المساعدة الفنية و قروض الوساطة المالية و قروض الاصلاح الطارئ.

و القرض المحدد او قرض المشروعات هو عبارة عن اداة اقراض مرنة تساعد على ضمان السلامة الفنية و المالية والاقتصادية و البيئية لاستثمار محدد(مشروع ري او محطة توليد الكهرباء...)، كما تدعم هذه القروض اصلاح السياسات التي تؤثر في انتاجية الاستثمار و هي تستحوذ على اكبر حصة من قروض البنك، اما قروض الاستثمار القطاعي و الصيانة (قروض البرامج) فتركز على برامج الانفاق العام في بعض القطاعات (تمويل برنامج انمائي او قطاعي) اما قروض التكييف الهيكلي فقد صممت اصلا لتقديم مساندة لإصلاحات سياسات الاقتصاد الكلي بما في ذلك اصلاحات السياسة التجارية و الزراعة و تسوية الخلل طويل الاجل في ميزان المدفوعات[1]، و هي حاليا تركز بشكل اكبر على الاصلاح الهيكلي و اصلاح القطاع المالي و السياسة الاجتماعية و على تحسين ادارة موارد القطاع العام. وتعتبر قروض التكييف الهيكلي ايضا متاحة للمقترضين من البنك الدولي للإنشاء و التعمير و المؤسسة الدولية للتنمية غير المحملين بديون متأخرة لمجموعة البنك الدولي.

و يتم تقييم المشروعات المقترحة التي تتقدم بها جميع الجهات المقترضة من أجل ضمان سلامة المشروع من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وأثناء المفاوضات التي يتم إجراؤها بشأن القرض، يتفق البنك والجهة المقترضة على الأهداف الإنمائية والنتائج ومؤشرات الأداء وخطة التنفيذ، وكذا الجدول الزمني الذي سيجري بمقتضاه تقديم مدفوعات القرض. وبينما يقوم البنك الدولي بالإشراف على تنفيذ كل من القروض التي يقدمها وتقييم ما تحققه هذه القروض من نتائج، تقوم الجهة المقترضة بتنفيذ المشروع أو البرنامج وفقاً للشروط التي تم الاتفاق عليها. ويعمل ما يقرب من **30 %** من موظفي البنك الدولي في نحو **100** مكتب قطري حول العالم، ويقوم على إدارة ثلاثة أرباع القروض القائمة مديرون قطريون يعملون بعيداً عن مكاتب البنك الدولي في واشنطن.

2-منح المؤسسة الدولية للتنمية

تستهدف المنح تيسير إقامة المشروعات الإنمائية من خلال تشجيع الابتكار والتعاون بين المنظمات ومشاركة أصحاب المصالح المباشرة المتواجدين على المستوى المحلي في المشروعات. وفي السنوات الأخيرة، تم استخدام المنح التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية فيما يلي:

* التخفيف من أعباء الديون التي تثقل كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
*تحسين خدمات الصرف الصحي وإمدادات المياه
*مساندة برامج الصحة واللقاحات من أجل تخفيض حالات الإصابة بالأمراض المعدية مثل الملاريا.
*مكافحة فيروس ومرض الإيدز.
*مساندة منظمات المجتمع المدني.
*وضع مبادرات من أجل تخفيض انبعاث الغازات.

والجدير بالذكر أن أموال البنك محصنة ضد أي تخفيض في عملة أي عضو إذ تتمتع أمواله بالحماية ولا يتحمل خسارة الصرف، فكلما خفضت دولة سعر صرف عملتها طالب بدفع تعويض له مساو لنسبة التخفيض لتغطية الخسارة التي تصيب حصة ذلك البلد في البنك.

تقدم مؤسسة التنمية الدولية قروضا للدول الأعضاء وفقا لمعايير معينة، هي:

-الفقر النسبي: إذ لا يستفيد من موارد الهيئة إلا الدول الأعضاء التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن 925 دولار أمريكي، حاليا 1.095 دولار)

- جدوى المشاريع :تمول المؤسسة المشاريع القادرة على تحقيق عوائد مالية عالية، لأن هذه العوائد تجعل المؤسسة مؤهلة لاستخدام رأس المال الأجنبي، وبالتالي توفير مصادر تمويل جديدة[1].

-عدم التمتع بالملاءة المالية او عدم التمتع بأهلية ائتمانية للاقتراض بشروط السوق: معاناة الدولة من مشاكل حادة في ميزان المدفوعات على نحو يحد من قدرتها على الاقتراض الخارجي بالشروط التجارية، أو وفقا للقواعد التي يضعها البنك الدولي للإنشاء والتعمير وغيره من مؤسسات التمويل الدولي، و هو ما يجعل البلد بحاجة الى مصادر تمويل ميسرة لتمويل البرامج الائتمانية[2].

- توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول المقترضة، ورغبتها الجادة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، كما أن الهيئة لا تقرض الدول المتورطة في صراعات سياسية دولية.

3-شروط الاقتراض في البنك الدولي و تطوره

تضمنت اتفاقية البنك الدولي اهم شروط الاقراض:

-مراعاة العدالة و المساواة في تخصيص الموارد و ان يؤدي القرض الى زيادة القوة الانتاجية للدول المقترضة[3].

-التأكد من امكانية المقترض من الوفاء بالتزامات المرتبطة بالقروض و ان المقترض ليس باستطاعته الحصول على القرض من اسواق راس المال الخاصة و بشروط معقولة.

-توجيه القروض الى النشاطات و المشروعات الاكثر نفعا و ربحية و التأكد من ان موارد القرض لا تستخدم في اغراض اخرى غير تلك التي منح لأجلها.

-منح القرض لأية حكومة من حكومات الدول الاعضاء و اذا كان المقترض هيئة غير حكومية فلابد ان تضمن حكومة البلد العضو القرض او بنكها المركزي.

-عدم لجوء البنك الدولي الى وضع قيود تمنع البلد المقترض من تخفيض قيمة القرض الذي تم التعاقد عليه[4].

-متوسط مدة تسديد القروض هي عشرون عاما، و تحدد الفوائد المحصلة من القروض بناءا على معدلات الفائدة على القروض من الاسواق المالية الدولية[5] .

و في سنة 2016 بلغ اجمالي القروض الممنوحة من البنك الدولي للإنشاء و التعمير 29.7 مليار دولار مسجلة ارتفاعا مقارنة بحجم التمويل لسنة 2015 المقدر ب 23.5 مليار دولار، و فيما يلي عرض لتطور حجم التمويل خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2012 و 2016 .

جدول رقم9: تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنك الدولي للإنشاء و التعمير خلال السنوات المالية 2012-2016

	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
مجموع محاور التركيز	20,582	15,249	18,604	23,528	29,729
القطاع					
الزراعة والصيد والحراجة	1,163	851	801	797	547
التعليم	1,296	1,065	1,123	1,477	1,754
الطاقة والتعدين	2,848	1,208	2,356	3,150	4,557
التمويل	1,410	1,609	1,293	3,404	2,634
الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى	2,489	1,822	1,598	2,949	2,399
الصناعة والتجارة	713	747	1,054	1,653	3,426
المعلومات والاتصالات	94	102	262	77	186
الإدارة العامة والقانون والعدالة	5,381	4,405	4,806	4,318	5,775
النقل	3,379	2,600	4,032	3,086	4,330
إمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات	1,807	840	1,279	2,616	4,121
مجموع القطاعات	20,582	15,249	18,604	23,528	29,729

المصدر : التقرير السنوي للبنك الدولي 2016، ص. 62

من خلال الاطلاع على معطيات الجدول يمكن تسجيل عدة ملاحظات اهمها:

-هناك تطور ملحوظ في حجم القروض الممنوحة من طرف البنك الدولي للإنشاء و التعمير، حيث انتقلت من 20.5 مليار دولار سنة 2012 الى 18.6 مليار دولار سنة 2014 و تجاوزت 29.7 مليار دولار سنة 2016، و هذا تماشيا مع تطورات الاقتصاد العالمي و تحدياته ؛

-توجيه اكبر جزء من موارد البنك الى تنمية الادارة العامة و القانون و العدالة (5.7 مليار دولار سنة 2016) و الطاقة و التعدين (4.5 مليار دولار) وقطاع النقل (4.3 مليار دولار)، في حين لم تحظ القطاعات ذات الاولية إلا بالقسط القليل مثل قطاع الزراعة و المعلومات و الاتصالات و قطاع التعليم.

اما بالنسبة للمؤسسة الدولية للتنمية فان حجم اعتماداتها و منحها قد شهد ارتفاعا بسيطا بين سنتي 2012 و 2016 حيث ارتفع من 14.7 مليار دولار الى 16.1 مليار دولار. و تركزت معظمها في مجال الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية (3.3 مليار دولار سنة 2016) و الادارة العامة و القانون و العدالة(2.8 مليار دولار) و قطاع الطاقة والتعدين، في حين لم يتلق قطاع المعلومات و الاتصالات إلا 61 مليون دولار و قطاع التمويل إلا 458 مليون دولار وانخفضت حصة القطاع الزراعي من 2.2 مليار دولار سنة 2015 الى 1.6 مليار دولار سنة 2016.كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم10: تطور حجم التمويل المقدم من طرف المؤسسة الدولية للتنمية للسنوات المالية 2012-2016

	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016
القطاع					
الزراعة والصيد والحراجة	1,971	1,261	2,257	2,230	1,657
التعليم	1,663	1,666	2,334	2,057	1,309
الطاقة والتعدين	2,151	2,071	4,333	1,360	2,645
التمويل	354	446	691	649	458
الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى	1,701	2,541	1,755	3,698	3,303
الصناعة والتجارة	638	685	753	659	729
المعلومات والاتصالات	63	126	119	245	61
الإدارة العامة والقانون والعدالة	3,347	3,586	4,031	3,862	2,836
النقل	1,066	2,535	2,914	2,064	2,039
إمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات	1,798	1,381	3,052	2,144	1,132
مجموع القطاعات	14,753	16,298	22,239	18,966	16,171

المصدر : التقرير السنوي للبنك الدولي 2016، ص. 62